



بنك الخليج

بنك الخليج - الكويت

اللقاء الخاص بالنتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

15 فبراير 2021

**المشاركون:**

السيد/ أنطوان ضاهر - الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

**المضيف:**

السيدة/ جناني فاماديفا - أرقام كابيتال

**جناني:**

مساء الخير وصباح الخير على الجميع. أنا جناني فاماديفا، أود بالنيابة عن أرقام كابييتال أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج لنهاية سنة 2020. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك الخليج. يبدأ اللقاء بعرض من إدارة البنك حول المؤشرات الرئيسية كما في نهاية 2020، ثم يفتح الباب للأسئلة والأجوبة. والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء .

**دلال:**

شكراً، جناني. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بنهاية سنة 2020. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال سنة 2020، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي، السيد/ أنطوان ضاهر، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث. وجميع المبالغ الواردة في العرض معبر عنها بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي. وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر الموقع الإلكتروني. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيتوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أننا نستطيع الرد فقط على الاستفسارات والمعلومات المفصّل عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 11 من العرض التقديمي، والمتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أي أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، فليتكلم.

أنطوان ضاهر: شكراً، دلال. قبل أن نغطي البيانات المالية التفصيلية، أود أن أعرض عليكم موجزاً لبعض النقاط الأساسية لسنة 2020.

كانت سنة 2020 غير مسبوقه وتأثرت حياتنا اليومية بالجائحة العالمية. ونتيجةً لذلك، شهدت البيئة التشغيلية انخفاضاً تاريخياً في أسعار الفائدة لمعظم أوقات سنة 2020، وانخفاض النشاط الاقتصادي والكثير من حالات عدم الوضوح. إلا أن قوة البنك انعكست في أدائنا المالي وقدرتنا على خدمة عملائنا خلال تلك الأوقات الصعبة.

وفي ظل تلك الأوضاع، أود أن أخص نتائجنا لسنة 2020 من خلال 6 نقاط أساسية وردت في الصفحة 2.

أولاً، استطاع البنك الحفاظ على ربحيته، حيث أعلن صافي ربح قدره 28.8 مليون د.ك. في 2020، مقارنةً بصافي ربح بلغ 63.6 مليون د.ك. في 2019.

ثانياً، بلغت ربحية السهم 10 فلوس ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 5 فلوس. وفي حالة الموافقة خلال انعقاد الجمعية العامة السنوية في مارس 2021، ستكون هذه هي السنة السادسة على التوالي التي نقوم فيها بسداد ما لا يقل عن 50% من أرباحنا إلى المساهمين.

ثالثاً، استطاعت محفظتنا الإبقاء على جودتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% في نهاية 2020، دون تغيير عن النسبة في نهاية السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بوضع مخصصات بنسبة 100% لجميع القروض الاستهلاكية المستحقة لأكثر من 90 يوماً، وقمنا بشطب تلك القروض من المنظور المحاسبي، وبالتالي بلغت نسبة القروض غير المنتظمة لتلك الشريحة صفر، مع نهاية السنة وبداية السنة الجديدة.

رابعاً، قمنا بإنهاء سنة 2020 بمخصصات بلغت قيمتها 112 مليون د.ك.، أي بزيادة عما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 9. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي منذ تطبيق المعيار، حيث استطعنا إنهاء السنة بأكثر من 100 مليون د.ك. كمخصصات إضافية. وتمثل تلك المخصصات الإضافية ما يقارب 40% من إجمالي المخصصات في مصرفنا.

خامساً، لتعزيز وضع البنك من حيث الضغط استعداداً للنمو في المستقبل، قمنا بزيادة مصداتنا الرأسمالية بأكثر من 100 نقطة أساس، مقارنةً بالمستويات المحققة في نهاية 2019. وحتى عند القياس مقابل الحدود الدنيا الرقابية المطلوبة قبل جائحة كورونا، فإن الشريحة الأولى لرأس المال لها مصددة بمقدار 285 نقطة أساس (14.85% مقابل 12%) ولمعدل كفاية رأس المال مصددة بمقدار 425 نقطة أساس (18.25% مقابل 14%).

سادساً، حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الأربع الكبرى، وفيما يلي موجز لتصنيفات البنك لدى تلك الوكالات:

- قامت وكالة موديز إنفستورز سيرفس بالإبقاء على تصنيف الودائع على المدى الطويل في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف البنك للمصدر على المدى الطويل عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيفات بتثبيت تصنيف البنك للمصدر عند المرتبة "A-" مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف البنك للعمليات الأجنبية على المدى الطويل عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

إذن، ورغم الصعوبات الاستثنائية التي شابت سنة 2020، فقد استطاع البنك الحفاظ على قوته استعداداً للدخول في سنة 2021، مما يتيح لنا مواصلة التأقلم مع الضغوط، مع تعزيز متطلبات النمو لعملائنا.

وبهذا، أترك المجال لرئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث، الذي سيغطي جوانب النتائج المالية لسنة 2020 بالمزيد من التفاصيل.

شكراً، أنطوان.

كيفن:

يتبين من الصفحة 3 التغييرات على أساس سنوي في هامش التشغيل. وقبل أن أتطرق إلى هذه الشريحة، يرجى الإحاطة بأننا قمنا باستبعاد الإيرادات والمصروفات غير المتكررة التي تم الإفصاح عنها على النطاق العام في 2019 و2020، بحيث يمكننا مشاهدة هامش التشغيل الأساسي الحقيقي. وقد ورد ذلك في الحواشي في أسفل الصفحة على اليسار. وأكبرها إيرادات الفوائد بمقدار 19.7 مليون د.ك. من تسوية أرض الفحيحيل والتي تم تسجيلها في الربع الرابع من 2019. وبالإضافة إلى ذلك،

بلغت المصروفات لمرة واحدة 2.8 مليون د.ك. في 2019 ومصروفات تسهيلات لمرة واحدة بمقدار 4.6 مليون د.ك. في 2020. وقد أدت آثار تلك البنود الثلاثة إلى جعل التغيرات المعلنة لسنة 2020 أسوأ من التغير الأساسي الحقيقي.

وابتداءً بالشريط الأزرق على اليسار، استطعنا تحقيق هامش تشغيل بمقدار 113 مليون د.ك. في 2019. أما الشريط الأزرق في أقصى اليمين فيوضح أننا حققنا هامش تشغيل بمقدار 90 مليون د.ك. في 2020، بانخفاض قدره 23 مليون د.ك.، أي بنسبة 20%.

وفيما يتعلق بعناصر ذلك الانخفاض، يتبين من الشريط الأحمر الأول أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 47 مليون د.ك. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى إعادة تسعير القروض للشركات والموجودات الأخرى بسبب تدني أسعار الفائدة، جراء قرار بنك الكويت المركزي في مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس. وأدى ذلك على الفور إلى إعادة تسعير نحو 2/3 إجمالي القروض للعملاء في ميزانيتنا العمومية.

أما الشريط الأحمر الثاني فيوضح أن إيرادات الرسوم وعمليات تبادل العملاء الأجنبية انخفضت بمقدار 8 مليون د.ك. بسبب انخفاض حجم القروض وتدني النشاط الاقتصادي.

وانخفضت الإيرادات الأخرى، المتمثلة في الشريط الأحمر الثالث، انخفاضاً طفيفاً بمقدار 2 مليون د.ك.

ولولا محاولات التخفيف لكان من المفترض أن تؤدي تلك البنود الثلاثة على تخفيض أرباحنا التشغيلية بنحو النصف خلال سنة واحدة.

إلا أن أوضاع السيولة الإيجابية وتقليل النسب الرقابية كان من شأنه مساعدتنا في تخفيض مصروفات الفوائد بمقدار 27 مليون د.ك.، كما قمنا بتخفيض المصروفات التشغيلية بمقدار 7 مليون د.ك.

وعليه، فإن الجمع بين انخفاض مصروفات الفوائد وانخفاض المصروفات التشغيلية أدى إلى تعويض 60% من صدمة الإيرادات وساعدنا في تحويل الانخفاض بنسبة 50% في هامش التشغيل إلى انخفاض بنسبة 20% في هامش التشغيل.

وتوضح الصفحة 4 بنود بيان الدخل للأربع الأرباع الماضية وسائر سنة 2020، مقارنةً بسنة 2019 السابقة بأكملها.

وفي الشريحة السابقة، كنت أتحدث عن هامش التشغيل، الموضح في السطر الثامن. فإذا أضفنا البنود غير المتكررة، نجد أن هامش التشغيل المعلن لدينا قد انخفض بمقدار 35 مليون د.ك.، أي بنسبة 27%، كما هو موضح في العمود الثاني إلى الأخير إلى اليمين.

ونظراً إلى عدم وجود اختلافات رئيسية في تكاليف الائتمان والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة، فإن انخفاض هامش التشغيل بمقدار 35 مليون د.ك. جاء في أدنى مستوياته، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أيضاً في صافي الربح - كما يتبين من السطر رقم 13 - بمقدار 35 مليون د.ك.، مقارنةً بسنة 2019.

وفي الصفحة السابقة، قمت ببيان التغيرات على أساس سنوي في هامش التشغيل، لذا أود أن أركز على الاتجاهات ربع السنوية لكل من البنود المعنية.

وابتداءً من إيرادات الفوائد، في السطر رقم 1، يتبين أثر انخفاض بيئة أسعار الفائدة، إلا أن معدل الانخفاض تباطأ في الربع الرابع.

وانخفضت مصروفات الفوائد - كما يتبين من السطر رقم 2 - بما يقارب النصف، أي من 29 مليون د.ك. في الربع الأول إلى 15 مليون د.ك. في الربع الرابع.

وبهذا الاتجاه الإيجابي لتكلفة الأموال، يتبين أن صافي إيرادات الفوائد، في السطر رقم 3، قد ارتفع في الواقع خلال الربع الرابع واستقر نسبياً على مدى الأرباع الثلاثة الأخيرة.

وارتفعت إيرادات الرسوم وتبادل العملات الأجنبية، كما يتبين من السطر رقم 4، بنسبة 44% في الربع الرابع، مقارنةً بالربع الثاني، حين كان النشاط الاقتصادي في الكويت في أدنى مستوياته خلال السنة، مرتفعاً من 6.3 في الربع الثاني إلى 9.1 في الربع الرابع .

ويتبين من السطر رقم 7 أننا استطعنا تخفيض المصروفات التشغيلية بقدر كبير في الربعين الثاني والثالث. إلا أن المعدل ارتفع في الربع الرابع تماشياً مع اتجاهات النشاط الاقتصادي في الكويت.



وهبطت تكاليف الائتمان، في السطر رقم 9، بمقدار الثلث، أي من 21 مليون د.ك. في الربع الثاني إلى 14 مليون د.ك. في الربع الرابع.

وتوضح الصفحة 5 الميزانية العمومية وكيف تحركت البنود الفردية من 31 ديسمبر 2019 إلى 31 ديسمبر 2020. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات وكيف تغيرت خلال الاثني عشر شهراً المنصرمة.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الشريحة، الأسطر من 1 إلى 14.

على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، انكمش إجمالي موجودات البنك بمقدار 133 مليون د.ك.، أي بنسبة 2%، إلى 6.1 مليار د.ك. مقارنةً بـ 6.25 مليار د.ك. في السنة السابقة. وجاء ذلك مدفوعاً في معظمه بانخفاض قدره 122 مليون د.ك.، أي بنسبة 3%، في إجمالي قروض العملاء، كما يتبين من السطر رقم 6، ورغم استمرار النمو القوي في القروض الاستهلاكية، التي نمت بواقع 6% أي بنحو 100 مليون د.ك.، فقد قوبل ذلك بانخفاض الطلب على القروض من العملاء من الشركات.

وفيما يتعلق بالطيف الواسع من فئات الموجودات، يتبين أن المزيج لم يتغير بشكل أساسي عنه منذ سنة مضت. وهذه الفئات الواسعة من الموجودات تتضمن الموجودات السائلة (السطر رقم 5) وصافي القروض (السطر رقم 9) والاستثمارات في أوراق مالية (السطر رقم 10) والموجودات الأخرى (السطر رقم 13).

وفي الأسطر أرقام 15، 16 و17، يتبين أن معظم التمويل يأتي من المبالغ المستحقة للبنوك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجةً لنمو وودائع العملاء

واستقطاب المزيد من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد استطعنا تخفيض مزيج الودائع الوارد من المؤسسات المالية، كما يتبين من السطر رقم 16.

وظلت نسبة الديون إلى حقوق المساهمين في مصرفنا حوالي 9 إلى 1، مماثلة السنة السابقة.

وانخفضت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والواردة في السطر رقم 25، من 1.5% في نهاية سبتمبر 2020 إلى 1.1% في نهاية ديسمبر 2020، وتحسنت نسبة التغطية، في السطر رقم 26، من 462% في نهاية سبتمبر 2020 إلى 568% في نهاية ديسمبر 2020.

وقبل أن أنتقل إلى الصفحة التالية، أود أن ألفت انتباهكم إلى إجمالي مخصصات القروض كما في 31 ديسمبر 2020، والبالغ 269 مليون د.ك. كما هو موضح في السطر رقم 8.

في الصفحة رقم 6، نجد نفس الرقم والبالغ 269 مليون د.ك. إلى الأعلى في اليمين ضمن عنوان "مخصصات التسهيلات النقدية" كما في 31 ديسمبر 2020. علاوة على ذلك، نرى مخصصات التسهيلات غير النقدية بمقدار 15 مليون د.ك.، والمتضمنة في "المطلوبات الأخرى" في الميزانية العمومية. وعليه، فقد بلغ إجمالي المخصصات 284 مليون د.ك. في ميزانيتنا العمومية بنهاية العام.

وبمقارنة إجمالي المخصصات، البالغ 284 مليون د.ك.، بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 9، والبالغة 172 مليون د.ك.، يتبين أن مصرفنا قد أنهى سنة 2020

بمقدار 112 مليون د.ك. من المخصصات الإضافية، أي بزيادة مقدارها 6 مليون د.ك.، مقارنةً بالمستوى البالغ 106 مليون د.ك. منذ سنة مضت. وبالتالي، فإن لدينا ميزانية عمومية إيجابية للغاية تتيح لنا الدخول في سنة 2021 بكل ارتياح.

وتبين الصفحة 7 أن النسب الرأسمالية الرقابية لمصرفنا في نهاية 2020 كما ذكر السيد/ أنطوان سابقاً، ظلت أعلى بكثير من الحدود الدنيا الحالية والحدود الدنيا لما قبل جائحة كورونا.

حيث يتبين أعلى الصفحة إلى اليسار أن الشريحة الأولى لرأس المال بلغت 14.85%، أي بمقدار 535 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 9.5% و285 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي 12% لما قبل جائحة كورونا.

أما أسفل الصفحة إلى اليسار، فيتبين أن معدل كفاية رأس المال البالغة نسبته 18.25% جاء أعلى بمقدار 675 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 11.5% و425 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي 14% لما قبل جائحة كورونا.

وانخفضت الموجودات الموزونة بالمخاطر، الموضحة في الأعلى إلى اليمين، بنحو 5%، ويعود ذلك إلى الانخفاض في إجمالي قروض العملاء مما انعكس إيجاباً على كلتا نسبتي رأس المال.

وفي الأسفل إلى اليمين، أنهت نسبة الرافعة المالية لمصرفنا سنة 2020 بواقع 9.9%، أي أعلى من نهاية ديسمبر 2019، وأعلى بكثير من الحد الأدنى البالغة نسبته 3%.

وتبين الصفحة 8 نسبة السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، يتبين أن هناك انخفاضات طفيفة في نسبة تغطية متوسط السيولة اليومية ونسب صافي التمويل المستقر، إلا أن كليهما لا تزالان أعلى بكثير من الحد الأدنى لكل منهما بنسبة 80%.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي قام في إبريل بتخفيض الحد الأدنى الرقابي من 100% إلى 80%.

وتبين الصفحة 9 أن البنك قد حافظ على تصنيفاته في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى كما ذكر السيد/ أنطوان ضاهر سابقاً.

وبهذا، أود أن أترك المجال للسيدة/ دلال لفقرة الأسئلة والأجوبة.

شكراً، كيفن. والآن نحن على استعداد لفقرة الأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتم في طرح أي أسئلة، يرجى تقديمها في الخانة المحددة لنصوص الأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لاستقبال معظم أسئلتكم.

**دلال:**

**(توقف)**

والآن، سنتطرق إلى الأسئلة واحداً تلو الآخر.

كان هناك تحسن طفيف في صافي هامش الفوائد وفي تكلفة الأموال في الربع الرابع مقابل الربع الثالث- هل تجدون ذلك مناسباً لسنة 2021، وما هي توقعاتكم للهامش في 2021؟

**دلال (س1):**

كيفن (ج1):

لسوء الحظ، هناك العديد من العوامل، ومن الصعب التنبؤ حالياً بتأثير تلك العوامل على صافي هامش الفوائد في مصرفنا لسنة 2021. وبافتراض بقاء سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي على ما هو عليه، الأمر الذي نرى أنه سيستمر لهذه السنة على الأقل، فسوف نشهد ضغوطاً مستمرة نحو التخفيض حيث يتم استبدال القروض الاستهلاكية القائمة المبرمة بأسعار أعلى بقروض جديدة بأسعار أقل بكثير، وتلك القروض الجديدة مسعرة بمقدار 125 نقطة أساس أقل مما كانت عليه منذ 9 أشهر فقط. وكما ذكرنا رداً على السؤال، فقد انخفضت تكلفة التمويل في الربع الرابع مقابل الربع الثالث، ثم انخفضت قليلاً مجدداً في يناير 2021، ولكن هناك حدود لذلك، حيث إننا أقل فعلياً من 1%، كما أن هناك مؤشرات على ارتفاع ضغوط السيولة في السوق. فإذا تمكنا من مواصلة زيادة القروض الاستهلاكية بمعدل أسرع من القروض للشركات التي كنا فيها استثنائيين في السنوات الثلاث الماضية، فسوف نحصل على تأثير إيجابي لهذا المزيج، وبالتالي قد يساعدنا ذلك أيضاً. وأفضل ما يمكن أن نطمح إليه هو تخفيف تلك الضغوط الخارجية بما هو في نطاق سيطرتنا، مثل المزيج بين نمو القروض الاستهلاكية والقروض للشركات، وتحسين إيرادات الرسوم التي كانت عند ادنى مستوياتها في منتصف العام 2020 والمصروفات التشغيلية المرتبطة بهذا النمو.

دلال (س2):

ما هو المبلغ المستلم كمنحة من الحكومة لتغطية مصروفات الموظفين، وما هي رؤيتكم بشأن المصروفات التشغيلية في 2020 وتوقعاتكم بالنسبة لسنة 2021؟

كيفن (ج2):

لقد سعدنا كثيراً بإدارتنا للمصروفات في 2020. لقد تلقينا 4.6 مليون كدعم لتكاليف الموظفين وتم ادراجها في بند تكلفة الموظفين فحتى لو استبعدنا دعم تكاليف الموظفين

في 2019 والدعم في 2020، نجد أن إجمالي المصروفات التشغيلية قد انخفضت بمقدار 75 مليون د.ك. في عام 2019 إلى 69 مليون د.ك. في 2020 أو ما يقارب 10%. وما يقارب 90% من ذلك الانخفاض جاء من تكاليف الموظفين. وعلى الأقل في المدى القصير، وبينما تظل أسعار الفائدة منخفضة وسط حالة من عدم الوضوح، فإنه يتعين علينا مواصلة إدارة مصروفاتنا نظرًا لأهميتها. ويقدر ما يتعين علينا الاستثمار في بعض فئات التكلفة لتنمية شريحتي الأعمال في مصرفنا، فسوف نحاول تعويض تلك الاستثمارات بمكاسب إنتاجية لحصر النمو في المصروفات التشغيلية السنوية.

دلال (س3):

هل يمكنك إلقاء بعض الضوء على التحسن الكبير في القروض الاستهلاكية التي انخفضت قيمتها (التي انخفضت إلى 1.8 مليون د.ك. من 19.4 مليون د.ك. في 2019). وحتى بالنسبة للقروض المستحقة والتي لم تنخفض قيمتها، فإن الزيادة في القروض الاستهلاكية تعتبر مقبولة (+14%)، ولكن القروض للشركات قد ازدادت بمقدار 2.4 ضعفاً. فهل يرتبط ذلك بالتباطؤ جراء جائحة كورونا من محفظة القروض للشركات لدى مصرفكم؟

وسؤال آخر ذي صلة، هل انتهى تأجيل القروض للشركات تماماً بحلول نهاية ديسمبر 2020 وهل هناك تحرك في المراحل حالياً أم هل تستمرون في منح التأجيل على أساس كل حالة على حدة للشركات خلال 2021 أيضاً؟

كيفن (ج3):

اسمحوا لي أن أقوم بالرد على الأسئلة واحد تلو الآخر. فكما ذكر السيد أنطوان قررنا أن نضع مخصصات كاملة لجميع القروض الاستهلاكية التي انخفضت قيمتها بنهاية عام 2020 وشطبها تماماً من منظور محاسبي، لذلك رأينا تحسناً كبيراً في نسبة القروض غير المنتظمة. بصرف النظر عن موضوع التخلف عن السداد، بينما تقتضي قواعد وضع المخصصات تجنيب ما نسبته 20% من المخصصات للقروض المتخلفة

لمدة 180-91 يوم، و50% للقروض المتخلفة لمدة 181-365 يوم، لذا تم شطبها بالكامل. إذن، إذا تلقينا مبالغ نقدية على أي من تلك القروض، فإن ذلك سيتم إدراجه في بند المبالغ المستردة في 2021. وكما ألمحتم، فقد شعرنا بالتشجيع من حقيقة أن فئة التخلف عن السداد والتي تمثل فئة القروض المستحقة ولكن لم تتخفص قيمتها، قد ارتفعت بوتيرة متواضعة، أي بنسبة 14%، من 74 مليون د.ك. إلى 85 مليون د.ك. رغم انتهاء مهلة تأجيل الأقساط بنهاية سبتمبر 2020. أما في جانب القروض للشركات، نعم، ارتفعت فئة التخلف عن السداد من نحو 9.5 مليون د.ك. في نهاية 2019 إلى 23 مليون د.ك. في نهاية 2020. ومع ذلك، فإن غالبية تلك الزيادة قد تحولت بالفعل إلى "فئة غير مستحق ولم تتخفص قيمته" في أوائل 2021، وبالتالي فإن ذلك لا يعتبر أمراً ذا اهتمام بالغ لنا في الوقت الحالي وهو أمر جيد.

وللرد على السؤال الأخير، حيث إن برنامج التأجيل للقروض للشركات قد انتهى بنهاية سبتمبر 2020 دون أي برنامج تأجيل لاحق ممنوح لعملائنا منذ ذلك الحين، فإن "إفصاحات القروض المستحقة ولم تتخفص قيمتها" الذي ذكرتها للتو تعكس قراءة مبكرة لجودة المحفظة في شريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات في مصرفنا كما في نهاية ديسمبر 2020.

كيف كان سلوك السداد في محفظتي القروض للشركات والقروض الاستهلاكية بعد انتهاء التأجيل؟ فقد كانت نسبة القروض غير المنتظمة كالمعتاد في 2020. فهل نتوقع نفس التوجه في 2021 أم إنه من المبكر لكم التعليق على ذلك نظراً إلى أن أوضاع القروض غير المنتظمة جراء جائحة كورونا لم يتم إدراجها في محفظتيكم بعد؟

دلال (س4)

كما ذكرت في السؤال السابق، نظراً إلى أن تأجيل المبالغ الأصلية لقروض الشركات وأقساط القروض الاستهلاكية انتهى بنهاية سبتمبر، ولا تزال أية حالة تخلف عن

كيفن (ج4):

السداد في مراحلها الاولية، أي فئة المستحقة لمدة لا تقل عن 90 يوماً، فمن المبكر التنبؤ وإعطاء إرشادات حول حالة كل من التخلف عن السداد والمخصصات وتكاليف الائتمان في 2021 و لكننا نراقبها عن كثب.

دلال (س5): لقد رأينا في وسائل الإعلام أرقامًا مختلفة عن عدد الوافدين الذين غادروا الكويت خلال عام 2020. هل أدى ذلك إلى بعض الضغط على جودة محفظة القروض الإستهلاكية، أم أن هذا مصدر قلق لعام 2021؟

كيفن (ج5): كما ذكرت سابقاً، شهدنا ارتفاعاً طفيفاً في مجموعة التأخر عن السداد التي تقل عن 90 يوماً، من 74 مليون د.ك. في نهاية عام 2019 إلى 85 مليون د.ك. في نهاية عام 2020. ولا يزال الوقت مبكراً، ومن الجدير بالذكر أن نقول تم تركيز الكثير من الموارد على مراقبة الإنذارات المبكرة مثل الحسابات التي لم يتم تلقي رواتب فيها، ولكن ليس المتأخرون في السداد وهو ما يحظى باهتمام كبير. بالإضافة إلى ذلك، نحن نراقب عمليات التحصيل والتأخر في السداد على أساس يومي، بالإضافة إلى تكثيف جهود التحصيل داخل وخارج الكويت. ونحن نولي إهتماماً مماثل لجميع مكامن التأخر في السداد، بغض النظر إذا كانت في مرحلة مبكرة أو متأخرة من التأخر في السداد، ويحظى بأقصى قدر من اهتمامنا و متابعتنا.

دلال (س6): كان القطاع الإستهلاكي المحرك الرئيسي لنمو محفظة الائتمان لبنك الخليج على مدى السنوات القليلة الماضية. ماذا تتوقع أن تكون محركات نمو الائتمان في لعام 2021؟

كيفن (ج6): في جانب القروض الاستهلاكية، ورغم أن هذه الشريحة أصبحت في غاية التنافسية بالإضافة إلى قيامنا بتضييق نطاق معايير الإقراض للوافدين، فقد تمكنا من الحفاظ



على حصتنا السوقية في 2020 بنمو متماشي مع القطاع المصرفي أي بنسبة 6%. أما النبأ السار فهو أن الأسعار المنخفضة للفائدة تحفز النمو القوي ونحن في وضع جيد يسمح لنا بالاستمرار في الحفاظ على حصتنا العادلة من نمو القطاع المصرفي في هذا المجال. أما في جانب القروض للشركات، فإن حالة عدم الوضوح في الاقتصاد الكلي وظروف الجائحة تجعل من الصعب التنبؤ بمدى تأثير عملائنا هذا العام ومطالبهم للحصول على قروض جديدة. فعلى سبيل المثال، إلى أن يصدر تشريع جديد للدين و إنتظار مدى تأثير القيود التي دخلت حيز التنفيذ في 7 فبراير، فنتوقع أن يكون النمو متدني.

دلال: شكراً كيفن، سنتوقف قليلاً لتلقي المزيد من الأسئلة.

دلال (س7): ما هي آخر المستجدات بشأن عمليات استرداد المبالغ من القروض غير المنتظمة التي سجلت في الربع الأول من 2019؟

كيفن (ج7): من الجدير ان نقول اننا لا نزال نشارك بفاعلية في المفاوضات المتعلقة بالتسويات، ولكن من المبكر التنبؤ بتوقيت عمليات الاسترداد. أما النبأ السار فيتمثل في أن تلك القروض قد تم وضع مخصص كامل لها وتم شطبها بالكامل في 2019، وبالتالي فإن أية تسويات ستؤول الي بند الاسترداد. ولكن تلك المخصصات المالية المتحفظة لن تؤثر على موقفنا التفاوضي أو استراتيجيتنا القانونية لتأمين حقوقنا بموجب القانون.

دلال (س8): هل يمكن ان توضح لماذا انخفضت أرصدة القروض للشركات في 2020؟

كيفن (ج8):

فيما يتعلق بعملائنا الحاليين، كانت هناك سحبيات محدودة مقابل حدود الائتمان المعتمدة، مما يعكس انخفاض النزعة للاقتراض، وفي الواقع أن البعض قاموا بسداد التزاماتهم المتعلقة بالديون. وقد أدت حالة عدم الوضوح إلى تقييد نزعتنا لمنح قروض إلى العملاء الجدد، الذي واجهوا فترة من عدم الوضوح فيما يتعلق بنموذج العمل لديهم وتدفقاتهم النقدية ويجب توخي الحذر بالنسبة لمعايير منح الائتمان.

دلال (س9):

سؤالنا التالي حول نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

كيفن (ج9):

لقد رأينا فرصة لتنمية نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بتكلفة منخفضة. جاءت نسبة الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير في نهاية سنة 2020 بواقع 37% مقارنةً بنسبة 33% في نهاية 2019.

دلال:

شكراً كيفن. أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي أثيرت اليوم خلال اللقاء. أما الأسئلة الأخرى فإما تم تغطيتها خلال العرض أو أنها تتعلق بالنظرة المستقبلية. وبهذا، نود ان نختم لقاءنا اليوم.

فإن كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني كما يمكنكم التواصل معنا من خلال البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين.